صحيفة الانتفاضة العراقية بعد قطع الإنترنت ومنع التواصل

«التكتك» : «إذا قتلتمونا كلنا من ستحكمون؟»

متظاهرة تعرض أحد أعداد صحيفة «تكتك» العراقية

محتجون عراقيون في ساحة التحرير في بغداد

- متظاهرون يغلقون منفذ سفوان الحدودي
- الاحتجاجات توقف عمل الموانئ وحقول النفط
- الأمم المتحدة تعلن مساعدة للعراق في إعداد التشريعات الانتخابية

عواصم – «وكالات» : أفاد شهود عيان بأن متظاهرين أغلقوا مساء الأربعاء معبر سفوان الحدودي بين العراق والكويت، أقصى جنوب العراق.

وذكر الشهود أن عشرات المتظاهرين في محافظة البصرة أغلقوا معبر سفوان الحدودي بين العراق والكويت، ومنعوا حركة السيارات، والشاحنات بين البلدين.

وذكر الشهود أن المتظاهرين سيعتصمون على الطريق الرئيسي للمنفذ، لتلبية مطالب المظاهرات الاحتجاجية التي تجتاح البلاد منذ 25 أكتوبر الماضي.

من جهة أخرى أدت الاحتجاجات المتواصلة منذ أسابيع ضد الطبقة السياسية والمطالبة بإسقاط النظام في العراق، إلى وقف العمل الأربعاء في موانئ وحقول نفط، فيما تتواصل الضغوط الدبلوماسية الساعية لحل الأزمة القائمة منذ أكثر من شهر ونصف شهر.

وتهز احتجاجات انطلقت منذ 1 أكتوبر الماضي، بغداد وبعض مدن جنوب العراق، مطالبة بإسقاط النظام، وبإصلاحات واسعة، متهمة الطبقة السياسية بالفساد، والفشل في إدارة البلاد.

وبدأ الحراك الثلاثاء الضرب في عصب الدولة الاقتصادي.

ففي محافظة البصرة الغنية بالنفط في جنوب البلاد، واصل المتظاهرون قطع الطرق المؤدية الى ميناءي خور الزبير، وأم قصر، وحقول الرميلة النفطية، ما أدى الى توقف العمل فيها.

وأكد مصدر رسمي في دائرة موانئ البصرة أن «أم قصر وخور الزبير توقفا بالكامل بسبب الاحتجاجات في البصرة»، قبل إعادة العمل بعد ساعات في خور الزبير «بعد الاتفاق مع المتظاهرين».

وأفاد مصدر رسمي آخر، بـ«توقف الاستيراد والتصدير بسبب منع الشاحنات من الدخول إلى ميناءي خور الزبير وأم قصر»، وهما من الأبرز لتصدير المشتقات النفطية واستيرادها، إضافة إلى سلع مختلفة.

وبعد ميناء أم قصر حيوياً لاستيراد المواد الغذائية والأدوية.

وهي ليست المرة الأولى التي تؤدي فيها الاحتجاجات إلى قطع الطرق المؤدية إلى موانئ البصرة، المنافذ البحرية الوحيدة للبلاد، ويؤدي القطع إلى منع خروج ودخول الشاحنات والصهاريج من الميناءين وإليهما.

وكان البرلمان العراقي عقد مساء الثلاثاء، جلسة لبحث تعديلات وزارية محتملة، والقراءة الأولى لمشروع قانون انتخابي جديد.

وأتت هذه الجلسة غداة اجتماع للكتل السياسية التي تمثل أطرافاً رئيسية في الحكومة، ضمت الرئيس برهم صالح، ورئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، وقادة كتل سياسية بينهم رئيسا الوزراء السابقان حيدر العبادي، ونوري المالكي وقادة في قوات الحشد الشعبي، لكن في غياب عبد المهدي.

وأمهل المجتمعون الحكومة 45 يوماً إلى نهاية 2019 لتنفيذ الإصلاحات التي وعدت بها «وإذا عجزت عن ذلك ستسحب الثقة منها». وتعديل قانون الانتخابات «بشكل عادل لتوفير فرص متكافئة للفوز للمرشحين المستقلين».

كما أمهلوا البرلمان المدة ذاتها «لإقرار القوانين التي طالب بها المتظاهرون»، وإلا فإنهم سيدعون إلى انتخابات تشريعية مبكرة.

وبحث البرلمان الثلاثاء، مشروع قانون انتخابي جديد، يشمل سلسلة تعديلات، منها تقليص عدد المقاعد من 329 إلى 251، وتصغير حجم الدوائر الانتخابية من المحافظة إلى القضاء، وطريقة توزيع أصوات الناخبين وفق نظام مركب، ومعقد.

لكن الأمم المتحدة التي تؤدي في الأونة الأخيرة دوراً أساسياً في البحث عن حل للأزمة، وعرضت خطة للخروج منها يبرز في بنودها الإصلاح الانتخابي، شددت على ضرورة تحسين مشروع القانون الجديد.

وجاء في بيان لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، يونامي، «تتطلب مسودة التشريع الانتخابي قيد المراجعة حالياً من قبل مجلس النواب إدخال تحسينات عليها، لتلبية مطالب الشعب».

وحضت رئيسة البعثة جينين هينيس بلاسخارت النواب على إقرار قانون يعكس «رغبة الشعب في اعتماد طريقة جديدة، ومختلفة لممارسة العمل السياسي».

وفي وسط بغداد، أضحت ساحة التحرير رمزاً للتحركات والاحتجاجات، وتجمع فيها الآلاف الأربعاء غالبيتهم من تلامذة المدارس، وطلاب الجامعات، وذلك غداة جلسة للبرلمان بحثت تعديلاً وزارياً محتملاً في حكومة عادل عبد المهدي، ومشروع قانون جديد للانتخابات، وعدد من الخطوات الإصلاحية التي يصر المتظاهرون على أنها لا تلبي كامل مطالبهم.

وقال المتظاهر يونس، في ساحة التحرير، إن «جلسة أمس كانت لخدمة مصالحهم الشخصية، ولا تخدم الشعب».

وأضاف «نريد تغيير الحكومة وحل الأحزاب» السياسية.

في سياق متصل، أفاد مصدر في الشرطة بأن المتظاهرين حاولوا في ساعات الليل وفي وقت مبكر صباح الأربعاء، عبور جسري السنك، والأحرار، ما دفع قوات الأمن إلى إطلاق قنابل مسيلة للدموع تجاههم.

وتسبب ذلك في اختناق متظاهرين، حسب المصدر ذاته.

وأدت الاحتجاجات إلى قطع 3 جسور رئيسية بين شطري بغداد، هي الجمهورية، والأحرار، والسنك.

ويسعى المتظاهرون بشكل متكرر، لفك الطوق المفروض من القوات الأمنية على هذه الجسور، والعبور من الرصافة إلى الكرخ، أين تقع المنطقة الخضراء التي تضم غالبية المقار الحكومية، والعديد من السفارات الأجنبية.

من ناحية أخرى يقول عنوان أحدث عدد من صحيفة التوكتوك التي يصدرها بطبعها ويوزعها نشطاء مناهضون للحكومة العراقية على آلاف المتظاهرين في ساحة التحرير ببغداد «إذا قتلتمونا كلنا من ستحكمون؟».

وتعرض الصفحة الأولى صورا لمتظاهرين يلوحون بالأعلام في تحد لحملة تشنها السلطات بعد أسابيع من الاضطرابات الدامية التي أخرجت البلاد من هدوء نسبي دام عامين بعد هزيمة تنظيم داعش.

وتحمل الصحيفة اسم مركبة بثلاث عجلات، أصبحت رمزاً للاحتجاجات العراقية لاستخدامها في نقل الجرحى من المتظاهرين إلى المستشفى الميداني، وبدأ صدورها منذ أقل من شهر.

من جانب آخر أعلنت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت، الأربعاء، أن الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في إعداد التشريعات الانتخابية التي تلبي تطلعات الشعب العراقي بالكامل.

وقالت بلاسخارت، في تصريح صحافي، إن الإصلاح الانتخابي في العراق «ملك للعراقيين وبقيادة عراقية. وقدم خبراء الانتخابات التابعون للأمم المتحدة دعماً فنياً إضافياً، عبر مشاركة أفضل الممارسات الدولية».

وأضافت أن «مسودة التشريع الانتخابي قيد المراجعة حالياً تتطلب من قبل مجلس النواب إدخال تحسينات لتلبية مطالب الشعب».

وأوضحت، أن «من صلاحيات مجلس النواب دراسة هذا التشريع بحسب ما يراه مناسباً ومع ذلك، أودّ أن أحثّ البرلمانيين على العمل بناء على مطالب ناخبيهم المشروعة، من أجل إجراء انتخابات موثوقة وحرة ونزيهة، تعكس رغبة الشعب باعتماد طريقة جديدة ومختلفة في ممارسة العمل السياسي، واستعادة أمل الكثير من العراقيين في غد أكثر إشراقاً».

من جهة أخرى أفاد قائد شرطة محافظة نينوى العراقية اللواء حمد النامس، مساء الأربعاء، باعتقال 21 عنصراً من تنظيم داعش الإرهابي في مناطق مختلفة بالموصل، 400 كيلومتراً شمال بغداد.

وقال النامس إن الشرطة المحلية اعتقلت اليوم في أكثر من عملية أمنية 21 داعشياً من محوري القيارة والشورى 60 كيلومتراً جنوب الموصل ومحوري قضاء تلعفر وناحية العياضية 70 كيلومتراً غرب الموصل».

وكان مصدر في قيادة عمليات نينوى ذكر الأربعاء، أن «طيران التحالف الدولي قتل 6 من عناصر داعش بعد ضربة جوية لسلسلة جبال عطشانة 25 كيلومتراً شمال غرب الموصل استهدف انفاقا لداعش يتحصن بها في المنطقة».

الجزائر: مسيرة ليلية رافضة للانتخابات واعتقال 20 محتجاً

جزائريون يتظاهرون ليلاً ضد الانتخابات

الجزائر – «وكالات» : خرج الأربعاء، في الجزائر العاصمة مئات المتظاهرين في مسيرة ليلية، لرفض الانتخابات المزمع إجراؤها في 12 ديسمبر المقبل.

واعتبر المحتجّون، أن مسيرتهم الليلية خطوة تصعيدية جديدة للتعبير عن تمسك الحراك بالتغيير الجذري للنظام في البلاد إلى جانب رفض الانتخابات في ظل ما يعتبرونه «نعنت السلطة ومحاولة تمرير مشروعها الأحادي بإجراء انتخابات وسط رفض شعبي كبير».

وردّد المحتجون «ماكاش انتخابات مع العصابات» أي «لن تكون هنالك انتخابات مع العصابة» إلى جانب «مدنية وليست عسكرية»، إذ يرى المتظاهرون أن مشروع قيادة أركان البلاد لا يتماشى مع الهبة الشعبية التي خرج إليها الجزائريون منذ 22 فبراير الماضي، والتي أسقطت الرئيس بوتفليقة بعد 20 عاما من حكم البلاد.

واعتقلت السلطات 20 متظاهراً على الأقل حسب ما أكده الصحافي مروان الوناس عبر صفحته على فيس بوك، في الوقت الذي عرفت المسيرة انتشاراً مكثفاً لقوات حفظ الأمن.

من ناحية أخرى وجه رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح نداءً إلى أبناء الجزائر «المخلصين» لأداء «الواجب تجاه الوطن» في الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر المقبل، والتي تواجه رفضاً واسعاً من محتجين يتظاهرون منذ أشهر، ضد النظام.

وقال قايد صالح: «الجزائر القادرة على فرز من يقودها في المرحلة المقبلة، تنادي أبناءها المخلصين، في هذه الظروف الخاصة».

ومنذ استقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبريل الماضي، أصبح قايد صالح الرجل القوي في الدولة في حين لا يظهر الرئيس الانتقالي عبد القادر بن صالح، إلا نادراً.

وتابع قايد صالح «أؤكد هنا عبارة المخلصين، وهم كثيرون جداً عبر كافة أرجاء التراب الوطني»، في ما يبدو أنه يضعهم في مواجهة الجزائريين الذين يعارضون الانتخابات بشدة.

وأشار إلى أن الجزائر «في حاجة ماسة إلى مثل هؤلاء الأبناء، فالإخلاص هو السمة المؤكدة الدالة على قوة ارتباط المواطن بوطنه».

ومنذ أسابيع عدة، يعبر المحتجّون في تظاهرات أسبوعية حاشدة في جميع أنحاء البلاد، عن معارضتهم للانتخابات الرئاسية التي يُفترض أن تأتي بخلف لبوتفليقة. وحسب المحتجين، تهدف هذه الانتخابات إلى إعادة النظام السياسي نفسه منذ الاستقلال في 1962، والذي يطالبون برحيله.

وزير حالي وآخران سابقان في لبنان مهددون بالمحاكمة بتهمة الفساد

جنبلاط: عهد عون انتهى

بيروت – «وكالات» : رأى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان وليد جنبلاط أن «عهد الرئيس ميشال عون، انتهى».

ونقل موقع «مستقبل ويب» الإلكتروني، أن جنبلاط نصح رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري برفض المشاركة في الحكومة المقبلة، مضيفاً «تواصلنا مع الحريري يوم اتفق على اسم الوزير السابق محمد الصفدي فقلت له: «إياك والصفدي»، والعهد، أي المنظومة السياسية، انتهى».

وعن رأيه في عودة وزير الخارجية السابق جبران باسيل إلى الحكومة، قال جنبلاط: «أعتقد أن هناك وجوها انتهت».

من ناحية أخرى قد يواجه وزير الإعلام اللبناني في حكومة تصريف الأعمال ووزيران سابقان للاتصالات المحاكمة في قضايا إهدار المال العام بعد إحالة قضاياهم إلى لجنة قضائية خاصة شكلت لمحاكمة كبار المسؤولين.

رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني وليد جنبلاط

وذكرت مصادر قضائية ووكالة الأنباء اللبنانية، أن قرار النائب العام المالي إحالة القضايا إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء جاء في أعقاب احتجاجات أججتها اتهامات بالفساد.

وهذه من بين أولى القضايا التي ترفع ضد مسؤولين رفيعي المستوى منذ بداية الاضطرابات التي أطلق شرارتها تردي الأوضاع الاقتصادية، والغضب من طبقة حاكمة ينظر إليها على أنها تنهب موارد الدولة وتقود البلاد إلى أزمة.

وقالت الوكالة اللبنانية، إن النائب العام المالي علي إبراهيم أحال وزير الإعلام جمال الجراح، ووزيري الاتصالات السابقين نقولا صحناوي، وبطرس حرب إلى المجلس الأعلى.

ووصف الجراح في تصريحات للوكالة، الإجراءات بأنها «جزء من الحملة السياسية بقصد الإساءة والتشهير به»، وقال إن النائب العام المالي ليس مخولاً قانوناً بإحالة القضية إلى المجلس، وهو تحرك قال إنه يتطلب موافقة ثلثي أعضاء البرلمان.

ورفض التعليق على أسئلة رويترز قبل حصوله على مزيد من المعلومات عن الاتهامات.

ولم يتسن بعد الوصول إلى صحناوي للحصول على تعليق.

ولم تورد الوكالة تفاصيل أخرى عن المزاعم بالفساد بشكل محدد.

الجيش الليبي: لا نجاح لأي عملية سياسية قبل القضاء على الإرهاب في طرابلس

طرابلس – «وكالات» : أصدرت القيادة العامة لقوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بيانا حول مؤتمر برلين المزمع عقده في الفترة المقبلة، لبحث الوضع في ليبيا، قالت فيه إنه لا نجاح لأي عملية سياسية في البلاد، قبل القضاء على الجماعات الإرهابية في طرابلس.

وأورد البيان أن القيادة العامة حددت موقفها من الجهود الدولية من خلال بياناتها المتعلقين بالاجتماع الوزاري في نيويورك، والاجتماعات التحضيرية لمؤتمر برلين، وأكدت انه لا مجال لنجاح أي عملية سياسية إلا بعد القضاء على المجموعات الإرهابية، وتفكيك الميليشيات الإجرامية، ونزع سلاحها، إذ يشكلان عائقا أمام قيام الدولة، والحل السياسي، وإيجاد سلطة في طرابلس تملك إرادة سياسية على أرضية دستورية.

وأضاف البيان أن من الضروري أن يخرج مؤتمر برلين بتعريف للمجموعات الإرهابية والأطراف الداعمة لها، الأمر الذي يلوجب معه مراعاة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة فيما يتعلق بالأطراف الداعمة للمجموعات الإرهابية.

وتابع البيان انه لا يخفى على أحد أن من يقود رئيس المجلس الرئاسي، خليط من المجموعات الإرهابية والميليشيات المسلحة، التي فرضت نفسها بقوة السلاح، وليس متصورا أن تحارب أو تفكك نفسها.

وذكر البيان أن أي مسار سياسي أو اقتصادي لن يكتب له النجاح، ما لم يسبقه حسم المسار الأمني والعسكري، وفقا لأسس وقواعد تمكن من استعادة الدولة، وقرارها السيادي، بعيدا عن سلطة المجموعات الإرهابية والميلشيات الإجرامية، التي تحكم طرابلس الآن.